رقم الايداع : 2006 -1257 الترقيم الدولي : 8623- 1112

البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

European dimension in the Foreign Policies of European Union Member States

الدكتور : حسين طلال مقلد
أستاذ مساعد - رئيس قسم العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق / سوريا
husseinmakled@yahoo.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/06/02	2018/06/03	2018/06/07

الملخص:

يضيء البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد على التفاعلات بين المؤسسات المشتركة للاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد . الفرضية الأساسية للبحث هي وجود علاقة متبادلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المشتركة للاتحاد الأوروبي ,من جهة تلعب القواعد والمعايير دوراً هاماً في صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء ,ومن جهة أخرى تلعب السياسات الخارجية للدول الأعضاء دوراً هاماً في صياغة السياسة الخارجية والأوروبية المشتركة .وبالنتيجة تقود العمليتان إلى صياغة الهوية الأوروبية المشتركة القائمة على المعايير المشتركة ومفهوم القواعد الأوروبية .تقدم الورقة إطاراً تحليلياً لدراسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية .

الكلمات المفتاحية:

نظريات العلاقات الدولية – البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي –السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء في الاتحاد.

Abstract :

The European dimension in the Foreign Policies of European Union Member States lightens on the interactions between the common institutions of European Union and the national foreign policies of EU member.

The main argument is “There is a mutual relations between the EU member states and the EU common institutions ,on the first hand the rules and norms of EU plays important role in formulation EU member states national foreign policies ,on the other hand the EU member states foreign policies play an essential role in formulating European foreign common policy ".

The both processes lead to shape common European identity centered in shared norms and notion of European norms .

The paper provides a new analytical framework for the study of EU foreign policy as regional organization .

Key words; theories of international relations – European dimension in the Foreign Policies of European Union Member States--Foreign policy of European Union –National foreign policies of member states

مقدمة :

تعد الاوربة عملية مستمرة في تكوين هوية للدولة ،و ليست نظرية لتحديد سلوك الوحدات، و تعرف بأنها "التكيف المحلي مع التكامل الإقليمي الأوروبي "و يرجون أوسلنJohan Olsen أنه يمكن النظر إلى الأوربة كمجموعة من العمليات و هذه الكلمة استخدمت بطرق مختلفة أهمها[1] :

1. أن أوروبا تحولت إلى فضاء سياسي موحد و ذلك من خلال التوسع.

2. يشير مفهوم الأوربة إلى تطور المؤسسات على المستوى الأوروبي و قدرة هذه المؤسسات على صنع و فرض القرارات الملزمة و إمكانية هذه المؤسسات على فرض العقوبات و محاسبة الدول الأعضاء غير الملتزمة بقوانين الاتحاد.

3. قدرة الاتحاد على اختراق الأنظمة السياسية الوطنية للدول الأعضاء و استبدالها بمركز سياسي أوروبي ,
4. إمكانية الاتحاد على تصدير نموذجه الحكم و المنظمة السياسية إلى باقي أنحاء العالم.
5. تحول أوروبا إلى وحدة سياسية أكثر توحدا و قوة.

ويرى أوسلن أن البنى المؤسساتية المحلية ستتعامل بن و عمن المرونة و التكيف عندما يتعلق الموضوع بالأشكال المختلفة للأوربة.

بدوره يركز كريستوفر نيلChristopher Knillعلى أهمية أوربة المؤسسات الوطنية و قوله أن التكامل الأوروبي يؤثر على البنى المحلية .

سنحاول من خلال بحثنا التالي الغوص في عمق مصطلح الأوربة وكيف حاولت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استخدامه لتحقيق مصالحها ،في المقابل حاول الاتحاد ممثلا بمؤسساته العمل على أوربة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء لتتحول إلى سياسة أوروبية خارجية مشتركة في ظل الاتحاد الأوروبي ..فهل نجح الاتحاد في ذلك ؟هذا ما سنحاول الإضاءة عليه باستخدام نظريات العلاقات الدولية .

إشكالية البحث :يدور الجدل الراهن في نظرية العلاقات الدولية حول قدرة النظريات الوضعية مثل الواقعية والليبرالية المؤسساتية على تفسير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حيث تركز الواقعية على مسألة الأمن وتوازن القوى وبنية النظام الدولي بينما تركز النظريتان الليبرالية المؤسساتية والوظيفية الجديدة على دور المؤسسات وعملية التكامل في تعزيز السياسة الخارجية للاتحاد ,وفي الطرف الأخر نجد التيارات مابعد الوضعية وخاصة النقدية التي تركز على دور القوى الاجتماعية في تحديد سلوك القوى الفاعلة في السياسة الخارجية ,أما النظرية البنائية الاجتماعية والتي تعد جسرا بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية فهي تركز على مسألة الهوية والتفاعل بين الفاعل والبناء (agent- structure).

لذلك تكمن إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي ماهي النظرية الأكثر موضوعية لتفسير البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا سيما أننا نبحث في سياسة خارجية لمنظمة اقليمية لم تصل إلى مرحلة الدولة .ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الأتية :

-ما مدى تأثير القواعد والقوانين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء فيه ؟

-هل تلعب السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد دورا في رسم السياسة الخارجية للاتحاد ؟

-ما هي النظرية الأفضل لتفسير أبعاد أوربة السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ؟

ويهدف البحث إلى تطبيق نظريات العلاقات الدولية على البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وصولا إلى استخلاص النظرية الأقرب إلى الواقع من نظريات العلاقات الدولية بالنسبة للسياسة الخارجية الأوروبية .

المتغير المستقل :أثر مؤسسات الاتحاد الأوروبي فيصنع السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء

المتغير التابع: تأثير السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد على صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

فرضية البحث :ينطلق البحث من الفرضيتين التاليتين :

1. السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي نتاج التفاعل بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد , فبينما تلعب القواعد والقوانين من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في صياغة السياسات الخارجية للدول الأعضاء ,في المقابل تؤدي السياسات الخارجية للدول الأعضاء ,وخاصة الكبرى منها, دورا هاما في رسم السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي .
2. لا يوجد نظرية من نظريات العلاقات الدولية قادرة على التفسير الكامل لطبيعة ومسار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .

المنهج المتبع :المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي ووثائقه في سبيل الوصول إلى النظرية الأفضل التي تفسر سياسة الاتحاد الأوروبي .

ويقسم البحث إلى :

أولا: مفهوم البعد الأوروبي (الأوربة)في السياسات الخارجية للدول الأعضاء الاتحاد الأوروبي

ثانيا:تجليات البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي :

1. البعد الأول :تأثير الاتحاد الأوروبي على صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء

2. البعد الثاني :استخدام العضوية كغطاء لتحقيق أغراض السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء

3. البعد الثالث :إعادة بناء الهوية الأوروبية في ضوء التأثير المتبادل للسياسات الخارجية للدول الأعضاء والسياسة الخارجية للاتحاد

الخاتمة

أولا :مفهوم البعد الأوروبي(الأوربة) في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

يدرس مفهوم الأوربة تأقلم الدول الأعضاء في الاتحاد مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد وعملية صنع القرار فيها وبناها وقواعدها, وفي الوقت ذاته يعترف بأن الدول الأعضاء هم فاعلون في تشكيل السياسة الخارجية .

ويشير مفهوم الأوربة إلى عملية مباشرة وغير مباشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبين الاتحاد والدول الأعضاء فرادى ,ونتيجة هذه العملية تؤثر المؤسسات واللاعبون والسياسات كلا على الآخر بنيويا وأيديولوجيا وإجرائيا [2] ,حيث يتوجب على هذه الدول كأعضاء في النادي الأوروبي تطبيق القواعد الأوروبية على سلوكها .

و تعرف الأوربة بأنها عملية ثنائية الاتجاه تقود إلى تقارب محدود في اطر الأهداف السياسية والتفضيلات ,وصولا إلى تشكيل الهوية بين المستويات القومية وفوق القومية من خلال قيام الدول الأعضاء في تحميل تفضيلات وأولويات سياساتهم القومية الخارجية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ,وفي المقابل القبول بمدخلات السياسة المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي وتطبيقها وأقلمتها على الأنظمة المحلية والسياسات الخارجية القومية ,فهي عملية أفقية تتضمن تنزيل وتحميل ,فالمؤسسات الفوق وطنية ضعيفة, والدول الأعضاء تبقى اللاعب الأهم ,بينما تتطور الأوربة نتيجة التنسيق الانعكاسي بين الحكومات القومية [3] .

وتزودنا الأوربة بحقيقة تأثيرات عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي على البنى السياسية المحلية للدول الأعضاء,وتوصف بأنها :"عمليات متعددة من بناء ,ونشر ومأسسة القواعد الرسمية وغير الرسمية ,والإجراءات ,والسياسة ,والأشكال ,وطرق العمل والمعتقدات المشتركة ,والتي أولا تعرف و تعزز عملية صنع القرار ضمن الاتحاد الأوروبي ,وفيما بعد تؤدي إلى دمجها في مفهوم الخطاب المحلي, والهويات ,والبنى السياسية والسياسات العامة .

ويرى وونغ ان الدولة العضو في الاتحاد تواجه في تفاعلها مع السياسة الخارجية الأوروبية خمسة خيارات وهي [4] :

1. تجاهل التوافق الجماعي ضمن إطار الاتحاد الأوروبي ,وانتهاج دبلوماسية تقليدية مستقلة
2. معارضة أو الامتناع عن محاولة تأسيس مواقف مشتركة في إطار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .
3. محاولة استخدام السياسة الخارجية الأوروبية لتنفيذ أهداف قومية محددة أي عملية الإسقاط القومي لتفضيلات الدولة العضو على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.
4. أخذ إشارات من ظهور توافق بالأغلبية من خلال صنع السياسة المؤسساتية ,أي التنزيل من الاتحاد الأوروبي إلى الدولة العضو .
5. أخذ إشارات من تبادل الآراء مع الدول الأعضاء الأخرى الشركاء في الاتحاد ,من خلال العلاقات الثنائية والجماعية .

وتعد الأوربة متغيرا مستقلا يتضمن الأفكار والتعليمات الصادرة عن اللاعبين الأساسيين وهم مؤسسات الاتحاد ,الساسة ,الدبلوماسيون في بروكسل ,وقادة الدول الأعضاء ,فهي نتيجة للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: تجليات البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي :سنبحث فيما يلي أهم مضامين الأبعاد الثلاثة للأوربة وتختلف طبيعة كل مضمون من هذه المضامين من دولة عضو إلى أخرى , من هنا فالبعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء ليس متناسق على صعيد كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ,وتقسم إلى ثلاثة أبعاد وهي :

1) **البعد الأول :تأثير الاتحاد الأوروبي على صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء :**هي العملية التي تتأثر بها السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد ,ما ينعكس على رسم سياساتها واستراتيجياتها ,وتتم من الأعلى (الاتحاد الأوروبي)إلى الأسفل (السياسة الخارجية للدول الأعضاء),وهي نتيجة للمشاركة طويلة الأمد في صنع السياسة الخارجية على مستوى الاتحاد وبقيادة مؤسسات الاتحاد [5] .وفي هذا البعد تتحول السياسة الخارجية القومية للدول العضو إلى متغير تابع بينما تعد السياسة الخارجية الأوروبية المتغير المستقل .

فالتوافق بين الدول الأعضاء على سياسة خارجية أوروبية مشتركة يؤدي بالنتيجة إلى تأسيس قواعد وضوابط تلزم الدول الأعضاء بإتباعها . ويعد الاتحاد في هذه المرحلة لاعبا هاما ,يؤثر على الدول الأعضاء ,ويمثلها في المفاوضات مع الدول الثالثة غير الأعضاء في الاتحاد ,وبالنتيجة تؤدي الأوربة إلى تعديلات وتغيرات في السياسة الخارجية القومية للدول الأعضاء ,نتيجة المشاركة في عملية صنع

السياسة الخارجية على المستوى الأوروبي ,والامتثال لشروط وقيود المؤسسات الأوروبية,ما يحدث تغيير في هوية الدولة العضو تجاه القضايا الدولية وهويتها ,كاستجابة لمتطلبات الاتحاد الأوروبي .

يتطلب هذا المفهوم تكيف السياسات الخارجية للدول الأعضاء مع متطلبات الاتحاد الأوروبي ما ينعكس في عدد من الآثار على صعيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء منها تحديث السياسة الخارجية للدول الأعضاء بما يتوافق مع مبادئ وقيم الاتحاد ,وزيادة أهمية الأجندة السياسية الأوروبية على حساب الأجندات القومية.

ولتفسير هذا البعد سنركز على نظريتين من نظريات العلاقات الدولية وهما النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة والنظرية الوظيفية الجديدة

فالنموذج الليبرالي يقدم تفسيرا أسهل للاندماج الأوروبي وبروز سياسة خارجية أوروبية مشتركة وذلك لسببين [6]:

1. يتبنى الليبراليون طريقا أكثر مرونة من الواقعيين بخصوص قضية اللاعبين الأساسيين في السياسات الدولية وبالتالي يسمحون بدور أكبر للمنظمات فوق الوطنية
2. الليبراليون أكثر تفاؤلا في مجال التعاون المرتقب بين الدول وبالتالي فإنهم على استعداد للاعتراف بنجاح المجموعة الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي .

وتقسم النظرية الليبرالية إلى ثلاثة مجموعات ,هي النظريات الجمهورية والتجارية والمؤسساتية الجديدة ,وسنركز فقط على المجموعة الثالثة وهي "الليبرالية المؤسساتية الجديدة" كونها تركز على دور المؤسسات في العلاقات الدولية.

تستند النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة على الاعتقاد الذي يذهب إلى أن الغش والخداع هو العائق الأساسي أمام التعاون، وإن المؤسسات توفر مفتاح الحل لتلك المشكلة ,فالمؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على درجة كبيرة من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص .ولذلك سوف تكتسب هذه المؤسسات قدرا من الاستمرار ,كما ستقيد قواعد الحكومات من حيث ممارستها للقوة [7] ,وذلك بهدف إيجاد وخلق قواعد تكوه الدول على التعاون

.وبحسب منظري المؤسساتية ,فإن إيجاد المؤسسات وانطلاقها أمر صعب ,لكنها عندما توجد ,فإنها تطور حياة خاصة بها ,فهي تتصرف بدرجة معينة من الاستقلالية , وتصبح أقل اعتمادا على إرادات مؤسسيها وأعضائها [8] .

واستمر انصار الليبرالية المؤسساتية في تكييف نظرياتهم. ويعود ذلك من جهة، إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فقد الكثير من بريقه مع مرور الزمن، إذ أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل

مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية [9] .

ومن سلبيات هذه النظرية اختلاف الدول الأعضاء حول تعزيز دور المؤسسات ,فبينما ترغب فرنسا وألمانيا بإقامة مؤسسات أوروبية أكثر قوة لاعتقادهما بأنه كلما كان المشروع أكثر طموحا كانت مشاكل العمل الجماعي أقل , فإن المملكة المتحدة تفضل مؤسسات ضعيفة لأنها لا تريد إلا دورا محدودا جدا للسياسة الخارجية الأوروبية" [10] .

النظرية الثانية التي تنطبق على هذا البعد هي "الوظيفية الجديدة ",والتي تركز على العملية التي يتم من خلالها تحول القوة تدريجيا إلى "مركز جديد", إذ إن التكامل في بعض الجوانب يجعل الحاجة إلى التكامل أكثر ضرورة في مجالات أخرى ,وبمجرد قيام المؤسسات فإنها تضغط تجاه توسيع قدرتها ,بينما القادة وعامة الناس ينادون بالتكامل في مجالات جديدة إذ يرون ان نجاحه يكمن في مجالات أخرى. أما الخاصة المتخطون لحدود القومية وجماعات المصالح فإنهم يميلون إلى التكييف الاجتماعي للآراء المشتركة والمصالح ,وتطويرها 0وفي النهاية ,ومع تحول القوة إلى المؤسسات المركزية الجديدة ,يصل الناس إلى تحويل آمالهم وولاءاتهم إلى المؤسسات الجديدة [11] .

وقد أكد مؤسس الوظيفية الجديدة "جوزيف ناي" على أهمية إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها .إن هكذا مؤسسات يجب ان تتمتع ببعض الاستقلالية إزاء حكوماتها القومية إذا أريد لها أن تكون فاعلة ,ولا يمكن للعملية كلها أن تسير قدما إلا إذا قبلت الدول بحكم القانون ومبدأ اتخاذ القرار بالأغلبية على حد سواء.

وركز الوظيفيون الجدد على مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاون بين النخب السياسية ,مشددين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم "الفيدرالية بالتقسيط "تعتمد على مهارة السياسيين والخبراء التقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالإجماع لحل مشكلات مشتركة [12] ,فعملية "تعلم السياسة" تساهم في تغيير طبيعة اللاعبين من خلال تفاعلهم ضمن منظمة إقليمية ,واختلاف مفهومهم لحل المشكلة والناتج عن الاعتراف بأنهم واللاعبين الآخرين يواجهون نفس الظروف ,ولديهم مصالح متبادلة ,وطموحات مشتركة .فالخلاف حول العراق والانقسام بين الدول الأعضاء أدى إلى تبني الاستراتيجية الأوروبية المشتركة في عام 2003 وهو جزء من التعلم السياسي لحل المشاكل [13] .

كما ركز "هاس" في كتابه "توحيد أوروبا "1968 ,على الانتشار السياسي /المؤسساتي الذي يصف ازدياد تعاظم تمركز القوى الجديدة وتحولها إلى البنى المؤسساتية ,والتي تتمركز على تبدل المتطلبات والتوقعات للاعبين السياسيين مثل مجموعات المصالح والأحزاب السياسية والبيروقراطية [14] .

ويضيف هاس :"هناك تفاعل بين الانتشار و الفوق قومية ,فبناء المؤسسات الفوق قومية يقصد منه التعامل مع واجبات وظيفية محددة والتي ستحدد سير العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باتجاه تكامل أكبر" .

ومن الانتقادات التي وجهت إلى كلا النظريتين الوظيفية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة :

1. لم يؤدي الاندماج إلى خلق دولة أوروبية موحدة .

2. سيؤدي الاندماج إلى ايجاد مجتمع مختلط الأمن وذلك عبر المحافظة على استقلال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ومن الأمثلة على تأثير الاتحاد الأوروبي على السياسات الخارجية للدول الأعضاء :

1. أصبحت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر مشاركة في عمليات السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة ,فقد بلغت نسبة مشاركة الدول الأعضاء في عمليات السياسة الدفاعية منذ انطلاقها في الأول من كانون الثاني لعام 2003 ,وحتى العملية الأوروبية الرقم 23 في 15 كانون الأول 2006 إلى 57 % (الدنمرك وايرلندا) و95% لألمانيا و 91% لفرنسا ,و87 % لإيطاليا والسويد و83% لكل من المملكة المتحدة وهولندا وإسبانيا. ونجد من خلال ذلك أن الدول المؤسسة للاتحاد هي الأكثر مشاركة ,بينما الدول الأحدث عضوية هي الأقل مشاركة ,مثل مالطا أقل من 40% نسبة مشاركتها [15].

2. انضمام فرنسا مجددا للقيادة المتكاملة للحلف الأطلسي في عام 2009 وذلك بهدف إلغاء شكوك شركائها في الاتحاد حول علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقناعهم بالتوقيع على مبادرة الدفاع الأوروبي

3. تحول السياسة الخارجية الفرنسية من العلاقات الثنائية المتميزة مع دول القارة الأسيوية وخاصة الهند والصين ومجموعة آسيان ,إلى الإطار الأوروبي ,فقد كان لفرنسا دور في طرح مبادرة "اجتماع أوروبا -آسيا ASEM على مستوى القمة في عام 1996 [16] .

4. تحول "السياسة الفرنسية العربية "إلى "سياسة أوروبية "تجاه العالم العربي وخصوصا الدول المتوسطية وتأطيرها ضمن ما يعرف بـ"سياسة الجوار الأوروبي في 2004 والاتحاد من أجل المتوسط في 20 أيار 2008 [17] .

5. دفعت عضوية اليونان في الاتحاد الأوروبي عام 1981 ,إلى انضمامها في عام 1995 إلى الجناح العسكري للاتحاد المتمثل بـ"اتحاد غرب أوروبا "وجاء ذلك بعد إلغاء المادة الخامسة من ميثاق "حلف الناتو" و"اتحاد غرب أوروبا", كما عملت اليونان على أوربة سياساتها مع جيرانها دول البلقان ,فأصبحت سياستها تجاه هذه الدول أوروبية وليست يونانية ,كما ساهمت برامج التمويل الأوروبي للمشاريع ,واليورو وتخفيض مستوى التضخم في الدول الأعضاء في أوربة السياسة الخارجية اليونانية

[18] ,وتأثرت السياسة اليونانية تجاه البلقان بعد انضمامها للاتحاد , فقد وافقت عام 1981 ,على المقترح الروماني السابق بتأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في البلقان.

6. تعديل اليونان موقفها المؤيد للقضية الفلسطينية ليتناسب مع الموقف الأوروبي المشترك وذلك من خلال الاعتراف بإسرائيل قانونيا De jure في عام 1990 في ظل حكومة المحافظين "الديمقراطية الجديدة ",كما أدركت اليونان أهمية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وذلك لتحسين موقعها مع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية ,وهو ما سمح لليونان من التوسط في الصراع من خلال ما عرف بـ"حوار اثينا "بين السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين والأكاديميين والصحفيين من الجانبين .وبالرغم من عودة حزب الاشتراكي في عام 1993 إلى السلطة إلا ان موقف اليونان كانت أقرب إلى الدول الأعضاء في الاتحاد ولاسيما ايطاليا وفرنسا تجاه القضية الفلسطينية والدول العربية [19] ,كما غيرت موقفها تجاه مشكلة الصحراء الغربية لتصبح أقرب إلى الدول الأعضاء الأخرى [20] .

7. أعادت ألمانيا النظر في سياسة "الحياد" التي تبنتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ,وانتقلت إلى المشاركة في عمليات الاتحاد الأوروبي خارج أوروبا في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة,زكان أخرها قرار البرلمان الألماني (البوندستاج) في فبراير/ شباط 2013 مشاركة الجيش الألماني في "بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية" والدعم اللوجستي للقوات الدولية في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية [21] .

8. أسهمت النخب الألمانية بأوربة الموقف الألماني من الصراع العربي الإسرائيلي ,فبعد أن كان مشهورا بانحيازه لإسرائيل ,تم التوافق على موقف أوروبي مشترك حيال الصراع ,يقوم على تقديم المساعدات لكلا طرفي النزاع الفلسطيني والإسرائيلي والمطالبة بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة, مع احترام سيادة "إسرائيل" .كما أن الرأي العام الألماني بدأ يفرق بشكل أكبر بين التعهد الألماني بأمن ووجود "إسرائيل ",وسياسات حكومة إسرائيل العنصرية التي أصبحت أكثر عرضة للنقد .هذه المواقف الشاملة للسياسة الألمانية تجاه اللاعبين المختلفين في الشرق الأوسط أنتجت مواقف محلية مختلفة جعلت النخب المحلية أكثر مقاومة للتحميل في هذه السياسة [22] .

9. تبني السياسة الخارجية الألمانية الإطار الأوروبي لعلاقات مع دول أوروبا الشرقية وذلك عبر تأسيس " سياسة الجوار الأوروبي "في 4 كانون الأول 2006 [23] ,و"الشراكة الشرقية "في 3 كانون الأول 2008 وتضم أوكرانيا ,بيلاروسيا ,مولدافيا, أذربيجان ,جورجيا وأرمينيا بالإضافة للدول الأوروبية [24] .

جميع هذه الأمثلة تشير إلى نجاح الاتحاد الأوروبي في تغيير مواقف الدول الأعضاء، وتحويل السياسات الخارجية للدول الأعضاء من سياسات قومية إلى سياسات أكثر أوروبية منسجمة مع قواعد ومبادئ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

2) **البعد الثاني: استخدام العضوية كغطاء لتحقيق أغراض السياسات الخارجية القومية للدولالأعضاء: أي** عملية إسقاط الدول الأعضاء لتفضيلاتها على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ,أو استخدام السياسة الخارجية الأوروبية لتوطيد هدف قومي للدولة العضو. وفي هذا البعد تتحول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي المتغير التابع بينما السياسات الخارجية القومية هي المتغير المستقل.

وتركز الدول الأعضاء في منظمة إقليمية على استثمار هذه المنظمة من أجل تأمين مجموعة فوائد مباشرة أو غير مباشرة لها واستثمار المنظمات الدولية كأداة للتأثير الجماعي والمساومة من أجل دفعها الى تبني سياسات داعمة لمصالح هذه الدول .

فالدول الأعضاء تقوم بإسقاط تفضيلات سياساتها الخارجية القومية ومصالحها على السياسة الخارجية الأوروبية ,وتتم هذه العملية من الأسفل (الدولة القومية)إلى الأعلى (الاتحاد الأوروبي)وتتضمن إسقاط تفضيلات وأفكار ونماذج السياسات الخارجية للدول الأعضاء على الاتحاد الأوروبي [25].

تحاول الدول الأعضاء في الاتحاد عند تبني قواعد الاتحاد الأوروبي واسقاطها على دساتيرها, التخفيف من تكاليف تبني هذه السياسات الجديدة وتعظيم منافعها وتأثيرها على صناعة السياسات على المستوى الأوروبي .

هناك دول اشتهرت تاريخيا بتأثيرها في مجال السياسة الخارجية , مثل فرنسا ألمانيا والمملكة المتحدة ,مقابل دول أخرى صغرى محدودة التأثير في صناعة السياسة الخارجية مثل مالطا والسويد ولوكسمبورغ .

فدولة مثل فرنسا لديها حضور كبير على الساحة الدولية وذلك لأسباب أهمها [26] :

1. فرنسا عضو في مجلس الأمن الدولي ولديها خبرة دبلوماسية كبيرة
2. القوة العسكرية الفرنسية وامتلاكها لجيش كبير مقارنة مع الدول الأعضاء الأخرى
3. المعرفة الجيدة بشؤون أفريقيا والشرق الأوسط من خلال خبرتها الاستعمارية .
4. نشاط الدبلوماسية الفرنسية في الشؤون العالمية مثل (المؤتمرات العالمية ,التغير المناخي ,المبادرات المالية العالمية).

وقد عززت البنية المؤسساتية دور الدول الكبرى في صنع السياسة الخارجية الأوروبية ,فالمجلس الوزاري الذي يعد الجهاز التشريعي والتنفيذي الأساسي في مجال صنع القرار في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة,يتألف من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد والتي تمثل مصالح الدول الأعضاء ويتم التصويت هنا بالإجماع حيث تمتلك كل دول عضو صوت واحد .

ويأتي فرض العقوبات من المجلس الأوروبي على الدول الثالثة ضمن مجال "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ",وحسب المادتين 30 و31 من "معاهدة الاتحاد الأوروبي" ,يتم فرض العقوبات بناءً على طلب أحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو طلب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية ,والذي يتحرك بدعم من المفوضية الأوروبية ,مقترح العقوبات , والذي غالبا يعلن في "مجلس الشؤون الخارجية" ,حيث تقوم بمناقشة بالتفصيل "لجنة السياسية والأمنية "وتقوم بتفحصه مجموعات العمل الجغرافية المختصة حيث يقوم ممثلو الدول الأعضاء بمناقشتها ويضعون قائمة بهذه العقوبات بواسطة الإجماع ويرفقونها بالأسباب الموجبة لاعتمادها كما أن العقوبات لتي يفرضها المجلس الوزاري الاوروبي المؤلف من ممثلي الدول الأعضاء تقع حصرا ضمن الركيزة الثانية "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة " ,مثل حظر الاسلحة ومنع السفر ,فهي بحاجة إلى قرار من المجلس وبالتالي توافق من جميع الدول الأعضاء فيه الـ 28 دولة ,كذلك بالنسبة إلى أي مواد يتم حظر بيعها فالقرار يعود إلى الحكومات الوطنية [27].

وتعد أهم دوافع الدول الأعضاء لتنزيل تفضيلات سياستها الخارجية القومية على الاتحاد واستخدامه كمظلة بهدف زيادة تأثير الدولة القومية في العالم من خلال العضوية في الاتحاد ,وتخفيف التكاليف والمخاطر على السياسة القومية بسبب استخدامها للإطار الأوروبي [28].

ونلاحظ أن الدافع الرئيسي وراء انضمام بعض الدول إلى الاتحاد الأوروبي تجلى في الرغبة بزيادة التأثير في الأحداث الدولية وصنع القرار ,يقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق هارولد ماكميلان Harold Macmillan ": في عام 1962 :"إذا بقيت المملكة المتحدة خارج الجماعة الأوروبية ,فهذا سيؤدي إلى أجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام بوجهات نظر الجماعة وعدم الاهتمام بوجهة نظر المملكة المتحدة لعدم قدرتنا على التأثير ".

فعضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي ساهم في أن يكون للندن دور أكبر في التأثير بالسياسات الأمريكية في العالم [29].

وتعد النظرية الواقعية الجديدة الأقرب لتفسير هذا البعد ,فهي تنظر إلى سياسات الاتحاد الأوروبي كنتيجة لاستراتيجيات المساومات التعاونية والتنافسية من قبل الدول الأعضاء, وانعكاس للقوة المؤسساتية والبنيوية .

فتأثير المؤسسات –هو حسب الواقعيين -تأثير محدود وهامشي ,والدول القوية تستخدمها لتحقيق مصالحها القومية ,بشكل تتحول فيه المنظمة الدولية إلى أداة بيد الحكومة الوطنية ,ووسيلة لتحقيق مصلحتها الوطنية بوسائل أخرى .

ويشير روبرت كيوهانRobert Keohane إلى أن الافتراضات الثلاثة التي تشكل صلب النموذج الحي للبحث الواقعي هي [30]:

أن الدول هي أكثر اللاعبين أهمية .

1- يمكن تحليل السياسة الدولية كما لو أن الدول عبارة عن لاعبين عقلانيين متكاملين .

2- تحسب الدول مصالحها على أساس القوة .

وترى الواقعية الجديدة أن المتغير الأساسي هو توزع القدرات عبر هذه الوحدات (الدول):ما هو مقدار القوة الذي تملكه الدول آ في الدولة ب ؟إن الفوضى ستسير باتجاه النظام ولكن التعاون بين الدول يكون دائما مقيدا بكفاح الدول الوطنية للبقاء على قيد الحياة .إن مصالح وأفعال الدول الأكثر قوة تشكل طبيعة النظام الدولي [31] .

واعتبر مؤسس الواقعية الجديدة" كينيث والتز" K. Waltz ان الاندماج الأوروبي حدثا استثنائيا ويقول :" مع أن الاندماج قضية يتحدث عنها الجميع فإنه نادرا ما يحدث .تقوم الدول بتقاسم العمل الذي يؤدي إلى إنتاج السلع ,لكنها أيضا تتقاسم المهام الأخرى التي تقوم بها مثل الإدارة السياسية والأمور العسكرية الدفاعية وطالما تستطيع القيام بهذه الأعمال فما هو السبب الذي يمنع قيام الاندماج؟...هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة لأن هناك حقيقة تقول بأن بعض الدول تبحث عن أهداف لها قيمة أكبر من البقاء على قيد الحياة فإنها تفضل على سبيل المثال الاندماج مع الدول الأخرى .لكن حتى ولو حصل هذه الاندماج في نهاية المطاف فإنه لا يغير توزع السلطة بين الوحدات المختلفة المكونة لهذه الاندماج, فمثلا الولايات المتحدة الأوروبية ستصبح قوة عظمى ولكن هذا الاندماج لن يتمكن من تبديل الخصائص الأساسية للنظام الدولي لأن انصهار عدة دول في دولة واحدة لا يغير العلاقة غير المنتظمة (الفوضوية)بين الوحدة الجديدة والوحدات الأخرى التي لم تشارك وتدخل في هذا الاتحاد" [32].

ويؤكد والتز على دور الدول المؤسسة في التحكم بالاتحاد ويكتب :"إن المؤسسات الدولية وبقاءها بشكلها الأصلي يعتمد على استمرارها في خدمة المصالح الرئيسية للمؤسسين لها أو رؤيتها على أنها تقوم بذلك". ويتابع :" أن أفضل ما يفسر طبيعة الترتيبات المؤسسية هو توزيع إمكانات القوة الوطنية ,وليس الجهود التي تبذل لحل مشكلات فشل السوق ".وقد أضيف ,أفضل من أي شيء آخر .إن كل من

المعاهدات والاتفاقيات والمؤسسات الدولية تبقى إذا ما كانت تعكس بشكل أقرب التوزيع الضمني للإمكانات الوطنية وإلا انتهت إلى الفشل [33].

فالدول الأعضاء في منظمة إقليمية تعمل على أكراه المنظمات الدولية ,والعمل على الحد من القيود والقواعد المفروضة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي كنتيجة للبعد الأول للأوربة ,وكذلك للتمتع بالمنافع التي يجنونها من العضوية في الاتحاد الأوروبي وإمكانية فرض مصالحهم القومية على الاتحاد والدول الأعضاء الأخرى .

وحسب الواقعية ,فإنه يمكن تصور المحاولات الهادفة لإيجاد سياسة خارجية أوروبية مشتركة على أنها شكل قوي دائم من أشكال التحالف ,يقول "بول شرويدر" Paul Schroeder":"إن التحالفات تتشكل لهدفين رئيسين: تراكم القدرات والسيطرة على الحلفاء ,ولكي تحقق مكاسب على هاتين الجهتين فإن الدول لا تمانع في الحد من استقلالها الذاتي وإتباع قنوات تؤدي إلى تحالفات أو أية اتفاقيات دولية أخرى حينها يمكن للاندماج أن يؤدي إلى خسارة مفاجئة وسريعة على صعيد الاستقلال الذاتي (الدول) ولكنه في ذات الوقت يقود إلى زيارة دراماتيكية في القدرات المتبادلة وفي القدرة على السيطرة على الطرف الأخر [34].

فالدول الكبرى الثلاث فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا استخدمت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بهدف تعزيز مصالحها القومية ,يقول "روبنوونغ" في كتابه "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه آسيا الشرقية ":"هناك اتفاق عام بأن تأثير الاتحاد الأوروبي كبير على الدول الصغرى الأعضاء في الاتحاد ,والتي ليس لها شبكة من العلاقات الخارجية الواسعة ولديها تأثير دولي محدود ,فالدول الصغرى تتكيف بسرعة أكبر من الدول الكبرى ذات الطموحات الكبيرة " [35].من الأمثلة على تأثير الدول الكبرى في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ودفع الدول الأخرى لتبني وجهة نظرها :

1. صانع العقوبات ضد سورية بعد بدء الأزمة في عام 2011 هي الدول الكبرى الثلاث فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة , فهذه الدول تستقي المعلومات من خلال سفاراتها وأجهزتها الأمنية و تضع قوائم الأفراد والوحدات المستهدفة بالعقوبات ومن ثم يتم تبنيها على المستوى الأوروبي ككل ويطلب الاتحاد فقط ان تكون هذه المعلومات موثوقة وصحيحة [36].

2. تحت ضغط المملكة المتحدة وفرنسا, وافقت دول الاتحاد الأوروبي في أيلول 2011 على حظر الصادرات من النفط السوري ,ولكن وبهدف تلبية الاحتياجات المحلية لإيطاليا ,علقت بصورة مؤقتة الحظر وسمح للشركات باستيراد النفط السوري حتى 15 تشرين الثاني 2011 ,في حال كانت العقود موقعة قبل أيلول 2011 ,وقد انتقد رئيس الوزراء الفنلندي تأجيل تنفيذ قرار الحظر إلى شهر تشرين الثاني قائلا:" إذا أردنا أن نكون جديين , علينا ان نتبع فورا كل قرار نتخذه ",ورغم ذلك اتخذ القرار بالإجماع [37].

3. في 1 حزيران 2013 تم رفع الحظر الأوروبي المفروض على واردات السلاح إلى سورية الذي كان قد تم فرضه في أيار 2011 ,واحتدم الجدل حول هذا الأمر ، إذ انقسم الاتحاد إلى فريقين :الأول تقوده المملكة المتحدة وفرنسا ويضم إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وتهدف لتزويد "المعارضة " بالسلاح ، فهذا الفريق يدعم رفع الحظر ،لكنه يريد إضفاء نوع من الشرعية على ذلك من خلال اتخاذ قرار برفعه على مستوى الاتحاد الأوروبي ، فيما رأى الفريق الآخر المكون من النمسا ولوكسمبورغ والتشيك وفنلندا ورومانيا والسويد أن أوروبا هي جماعة سلام والاتحاد لا يشن الحروب ، لذلك فإن رفع الحظر يتعارض مع قيم الاتحاد ومبادئه وبعده الأخلاقي.

لكن في المحصلة وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد على رفع الحظر تحت الضغط الفرنسي - البريطاني , إذ قال وليام هيغ وزير الخارجية البريطاني :"ان شعوب الاتحاد الأوروبي اتفقوا على وضع حد للحظر ,وهذا كان نتيجة لما أرادته بريطانيا " [38] .

4. ممارسة بريطانيا ضغوطا على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل عدم تأييد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية وهو ما انعكس على نتائج اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في تموز /يوليو 2014 والذي أسفر عن تحذير لفلسطين بـ"أن تستخدم بشكل بناء مكانتها في الأمم المتحدة وعدم اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى الابتعاد عن التوصل إلى حل يجري التفاوض بشأنه" [39] .

5. التأييد الفرنسي لامتلاك الاتحاد الأوروبي لقدرة عسكرية مستقلة ,والاهتمام بتعزيز التخطيط العملياتي والوسائل العسكرية الأخرى ,انعكس على قيام السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد .جاء في صفحة وزارة الخارجية الفرنسية :أبدى رئيس الجمهورية الفرنسية رغبته في إنعاش السياسة الدفاعية الأوروبية منذ بداية ولايته الرئاسية . نظمت فرنسا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 في باريس اجتماعا لوزراء الشؤون الخارجية ووزراء الدفاع لدول مجموعة "فايمر+" والتي تضم ألمانيا وبولندا وإيطاليا وإسبانيا, بغية الحفاظ على الحراك الإيجابي الذي استهل في كانون الأول/ديسمبر 2011، من أجل تعزيز السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (PSDC) [40] .

6. الاستحواذ الفرنسي والبريطاني على صناعة القرار الأوروبي في مجال السياسة الخارجية في إفريقيا والشرق الأوسط ,فالموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية هو انعكاس للموقف الفرنسي أو البريطاني ,حيث تعد المملكة المتحدة هي المساهم الرئيس بتبني الاتحاد الأوروبي لإعلان البندقية في 1980 المتعلق بتسوية الصراع العربي الصهيوني .كما أن الموقف الأوروبي من لبنان هو انعكاس للموقف الفرنسي ,فقد كان لفرنسا الدور الأساسي في صياغة قرار مجلس الأمن رقم 1559 بعد حرب "إسرائيل "على جنوب لبنان في عام 2006 [41].

7. لعبت فرنسا في الكونغو دورا أساسيا في إقناع الاتحاد الأوروبي بالقيام بعملية عسكرية ,وبالرغم من أن المصلحة هي فرنسية وأن البعثة تمثل 80% من الفرنسيين إلا أنها تمت تحت اسم الاتحاد الأوروبي ,وهنا طبيعة التأثير الفرنسي يتضمن [42]:

أ- أخذ المبادرة في صياغة الموقف الأوروبي كاستجابة لحدث دولي هام لها

ب- حشد المعلومات وشبكات القرار المتعلقة بهذا الحدث ,

ت- اظهار الاستجابة الأوروبية في عيون المجتمع الدولي

ومنعت فرنسا من تشكيل موقف أوروبي مشترك حيال "جزيرة ليلى" المتنازع عليها بين اسبانيا والمغرب في عام 2002 ,وذلك بسبب دعمها للمغرب .كما حال الدعم الفرنسي للمغرب في خلافه مع الجزائر حول الصحراء الغربية دون تشكيل موقف مشترك للاتحاد [43] .

8. حصول فرنسا على اجماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمبادرتها لحل الأزمة الروسية الجورجية في 2008 ,جاء بعد اضفاء الغطاء الأوروبي عليها . واستطاع الاتحاد الأوروبي الوصول إلى إجماع ,ولكن فقط على عقد هدنة بين جورجيا وروسيا .ولكن الاتحاد لم يستطع فرض قدرته لتحقيق هذه الهدنة وفي النهاية كان الانجاز بسيط [44] .

9. وبالرغم من أن التدخل الفرنسي في مالي ,هو تدخل فرنسي بحت ولأسباب ومصالح خاصة بفرنسا مثل :المخاوف من "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا, وما تمثله مالي وشمال غرب إفريقيا كمورد لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت, إلا أن فرنسا حاولت تحويل تدخلها في مالي من تدخل فرنسي لمصالح قومية فرنسية إلى تدخل أوروبي ,وبالفعل وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في بروكسل بالإجماع في 17 يناير 2013 على إرسال مدربين عسكريين يعملون على رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بمالي لتمكينها من إعادة بسط سيطرة السلطات المدنية على كل أراضي البلاد [45] .

10. تحويل كل من فرنسا وبريطانيا "الاتفاق الفرنسي البريطاني في سانت مالو "حول السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في عام 1998 إلى اتفاق أوروبي مشترك , [46] وأدى ذلك إلى انخراط ألمانيا في السياسة الدفاعية والأمنية من خلال الإطار الأوروبي , وهدفت بريطانيا تحديدا من هذا الاتفاق ,تحسين إمكانات الاتحاد في الخارج لتتمكن من خلاله إسقاط تفضيلات سياستها القومية وتحقيق ما يطمح إليه شركائها في الولايات المتحدة الأمريكية والكومنولث .

11. استثمرت ألمانيا الاتحاد كغطاء لزيادة حضورها السياسي في دول أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك في الشرق الأوسط ,كما وفرت المؤسسات الأوروبية لألمانيا وسائل من أجل تعزيز صوتها في السياسات الأوروبية والأطلسية ,والمساهمة بتبني ألمانيا للالتزامات المؤسساتية في بناء الدور الألماني الدولي والهوية الألمانية متعددة الجوانب من خلال السياسة الأوروبية ,وهذا ما دفع الألمان لتشجيع أوربة

السياسة الخارجية الألمانية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي, وحتى قبل ذلك [47] ,جاء على موقع السفارة الألمانية في القاهرة تحت عنوان "مرتكزات السياسة الخارجية الألمانية : "تحرص ألمانيا على أن تتسم السياسة الخارجية الأوروبية بالفاعلية وأن ترمي إلى صياغة سياسة جوار جديدة تجاه أوروبا الشرقية وتجاه الدول جنوب البحر المتوسط التي تشهد تحولا ديمقراطيا ...دخلت الحكومة الألمانية في "الشراكة من أجل التحول الديمقراطي" مع دول شمال أفريقيا التي تشهد تحولا ديمقراطيا، حيث تعنى تلك الشراكة على سبيل المثال بتدعيم المجتمع المدني، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويرتكز هذا التعاون حاليا على دولتي مصر وتونس، وبتشجيع من الجانب الألماني قرر الاتحاد الأوروبي العمل من أجل تأسيس "الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط" [48] .

12. استخدمت هولندا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا, الغطاء الأوروبي لتسوية الصراعات في مستعمراتهم السابقة ,حيث يكون رصيدهم أكبر وذلك لأدوارهم المزدوجة القومية والأوروبية في مناطق الاضطرابات ,مثل مناطق البحيرات الأفريقية الجنوبية ,جنوب شرقي آسيا ,والمحادثات في شمال إفريقيا وشمال كوريا وجنوب أسيا والعراق وأفغانستان .

13. دعوة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي إلى التعامل ببرغماتية مع روسيا والتعاون معها ,والسياسة الألمانية تجاه الصين التي تعد الحليف التجاري الأكبر لها فقد تحرك المستشار الألماني غيرهارد شرويدر مع الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بدافع المصلحة الاقتصادية عندما طالبا برفع الاتحاد الأوروبي للحظر المفروض على مبيعات السلاح للصين الذي فرض في 1989 .

14. ساهمت ألمانيا في تغيير صياغة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية من "الانخراط الاستباقي-Pre emptive-engagement ' إلى الانخراط الوقائي " preventive engagement "بهدف جعل الخيار العسكري هو الخيار الأخير [49]

15. استخدمت إيطاليا الاتحاد لتحسين علاقاتها المميزة مع روسيا الاتحادية فقد كان لها الدور الأساسي في الاتفاقيات التي وقعت بين روسيا من جهة والاتحاد من جهة أخرى

في المقابل تستفيد كذلك الدول الصغيرة في الاتحاد من عضويته فيه , والنفوذ في مؤسساته ,وبشكل خاص رئاستها لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي .ومن الأمثلة :

1. يتيح الاتحاد للدولة العضو مكانة خاصة في مواجهة خصومها,فانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي عزز من موقفها على صعيد توازن القوى في نزاعها مع تركيا وزاد من قدرتها على دفع الاتحادلتبني مواقف تتماشى مع مصالحها ,ومنها على سبيل المثال حمل الاتحاد الأوروبي للضغط على تركيا لإنهاء معارضتها لقيام قبرص باستخراج الغاز من البحر المتوسط [50].

2. استخدمت سلوفينيا عضويتها في الاتحاد من أجل تسوية نزاعها مع كرواتيا ,بينما استخدمت بولندا عضويتها للحصول على دعم الاتحاد للبولنديين في روسيا البيضاء .

3. استخدام الدول الأعضاء في الاتحاد لعضويتها لمنع الأقاليم الراغبة بالانفصال من تحقيق رغباتها ,يقول رئيس الوزراء الإسباني ماريانوراخوي:"إن انفصال الأقاليم عن دول الاتحاد الأوروبي مثل اسكتلندا عن المملكة المتحدة أو كاتالونيا عن إسبانيا، سيجعل منها أطرافا ثالثة تقع خارج نطاق الاتحاد ويجردها من حقوقها ومزاياها الأوروبية، وستكون فرصتها ضئيلة للانضمام لاحقا إلى الاتحاد" [51] .

وقد تستخدم الدول الأعضاء رئاستها للمجلس الوزاري في فرض أولوياتها ,فقد استطاعت فرنسا تحقيق إجماع حول السياسة الزراعية المشتركة والسياسة التجارية والتي تحقق مصالحهاالقومية في الخارج ,وحسنت المملكة المتحدة علاقاتها مع أفريقيا وفنلندا جعلت أولوية رئاستها تحسين العلاقات مع روسيا ,بينما ركزت بولندا على الشراكة الشرقية ,كما استطاعت البرتغال أن تصيغ سياساتها في أفريقيا من خلال النفوذ في مؤسسات الاتحاد الأوروبي [52] . واستخدمت إسبانيا فترة رئاستها للمجلس الوزاري لإطلاق عملية برشلونة أو مبادرة الشراكة بهدف تعزيز العلاقات مع جيرانها المتوسطيين والتوقيع على اعلان برشلونة عام 1995.

تأثير الدول الصغرى على الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي مثل :فنلندا ومبادرة الاتحاد الأوروبي ذات البعد الشمالي ,بلجيكا وسياسة الاتحاد الأوروبية في جنوب إفريقيا ,والسويد في سياستها "لمنع الصراعات" [53] ,وكذلك تأثير الدول الاسكندنافية في تبني الاتحاد لعمليات حفظ السلام ووضعها كهدف سياسي من أهداف السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة .النمسا طالبت بسياسة أكثر فعالية من أجل منع القنابل العنقودية وتم بالفعل توقيع معاهدة أوسلو حول الذخائر العنقودية في 2008 ,كما حاولت جمهورية التشيك التأثير على سياسة الاتحاد تجاه كوبا ,وقامت بلغاريا ورومانيا بإنشاء ما يعرف بـ "تآزر البحر الأسود"" Black sea synergy ,كما ساهمت بولندا والسويد في مبادرة التعاون الشرقية لإنشاء إطار للعلاقات مع دول أوروبا الشرقية " لكن دور الرئاسة قد تراجع بعد المصادقة عل معاهدة لشبونة في 2009 , نظرا لأن أغلبية مهام السياسة الخارجية والأمنية المشترك عهد بها إلى الممثل الأعلى لشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد وخدمة التحرك الأوروبي الخارجي. [54] .

ونلاحظ أن مؤسسات الاتحاد الاوروبي انتقدت هذا الجانب ,فقد جاء في تقرير خاص بمؤتمر الدفاع في كانون الأول 2013 :"إن بناء إمكانات مشتركة بين مجموعات صغيرة من الدول أو ببساطة من خلال التعاون الثنائي هو أمر جذاب ,ولكن مثل هكذا مسار يمكن أن يدفع بعض القادة السياسيين إلى تخطي المؤسسات الدولية ,ليس فقط في حال تطوير مشاريع عسكرية مشتركة ولكن أيضا في تشكيل الاستجابات للنزاعات الأمنية . الحملة العسكرية للناتو على ليبيا بدأت كمسعى فرنسي وبريطاني ,بينما قامت فرنسا بشكل مستقل بالعملية العسكرية في مالي واعتبرت فيما بعد الاتحاد

الأوروبي كلاعب تكميلي ،كما أن العملية الحالية في جمهورية إفريقيا الوسطى كانت المبادرة الأساسية فيها لفرنسا مع دعم لوجيستي بريطاني"[55] .

تلك كانت بعض الأمثلة لاستغلال الدول الأعضاء لعضويتها في الاتحاد والأمثلة كثيرة ومستمرة فالمؤسسات معظمها هي واجهات تحاول من خلالها الدول الأعضاء تحميل تفضيلاتها ورغباتها عليها .

3) البعد الثالث :إعادة بناء الهوية الأوروبية في ضوء التأثير المتبادل للسياسات الخارجية للدول الأعضاء والسياسة الخارجية للاتحاد :

يركز هذا البعد على أهمية ترسيخ مبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي ودورها في إعادة بناء الهويات من خلال التفاعل بين المستوى القومي والمستوى الأوروبي وتجسيد ذلك في مخرج جديد يدعى بالهوية الأوروبية فوق القومية ,تتجلى من خلال التوافق الأوروبي حول سياسة خارجية وأمنية مشتركة تعيد توجيه السياسات القومية الخارجية[56],فالمبادئ –حسب كريستوفر هيل :"ليست ترف لكن ضرورة في السياسة الخارجية الأوروبية "[57]. وفي هذا البعد يتحول كل من سياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات القومية للدول الأعضاء إلى متغيرين تابعين .

وقد قدم جوزيف ناي مصطلحات مختلفة جديدة من أجل شرح القوة غير المادية للاتحاد الأوروبي، مثل: "السلطة المدنية"، و"السلطة الأخلاقية"، و"سلطة ما بعد الحداثة"، و"القوة العظمى الهادئة"، والأبرز "قوة أوروبا المعيارية". وهذه الأخيرة، وفقا لأيانمانرزIan Manners ، قوة تعمل من خلال الأفكار والقيم. وهكذا، جادل بأن:

"الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية لديه نوعية وجودية؛ أي أنه يمكن تصور الاتحاد الأوروبي على اعتبارالم ، غير لمعايير النظام الدولي, نوعية وضعية، وأن الاتحاد الأوروبي يعمل على تغيير المعايير في النظام الدولي، بجودة معيارية، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يعمل على توسيع معاييره في النظام الدولي", ففي علاقته مع جيرانه الشرقيين في أثناء عملية انضمامهم أصبحت الديمقراطية القاعدة الأساسية المكونة في عملية انتشار معايير الاتحاد الأوروبي [58].

فالأوربة أدت إلى تقارب مسارات السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد وظهور قواعد مشتركة ومفاهيم مشتركة للمصالح الأوروبية متأثرة بقيم وقواعد وأهداف الاتحاد الأوروبي ,ويعتقد بأن التقارب سيكون هو الميزة على المدى البعيد لأسباب أهمها :

1. أصبحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل قوة في القرن الحادي والعشرين مع صعود مراكز التنافس من القوة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ,اليابان والصين .الدول الأعضاء الأصغر مثل هولندا ,إيرلندا, البرتغال والدنمرك أجبرت على التأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة من خلال الاصطفاف مع مواقف الاتحاد الأوروبي وذلك لزيادة أهمية صوتها في السياسات والتجارة الدولية . ومن الأمثلة على

هذا التقارب انتقال كل من ايرلندا والنمسا وفنلندا والسويد من سياسة الحياد إلى سياسة الانضمام إلى التحالفات والتكتلات .كما منح الاتحاد الأوروبي الدول الصغيرة موارد مالية هامة ساعدها على الانخراط في مناطق جديدة ,أو تصميم مصالحها على أساس أنها مصالح أوروبية ,مثل انخراط البرتغال في منطقة شمال أفريقيا التي أصبحت جزءا هاما من سياستها الخارجية ,وزيادة اهتمامها بتيمور الشرقية كجزء من سياستها الأوروبية .كما أتاح الاتحاد الأوروبي للدول ذات الماضي الاستعماري (فرنسا وبريطانيا ,البرتغال ,هولندا وبلجيكا)الانخراط في سياسات أوروبية إقليمية تجاه مستعمراتها القديمة ,مثل اجتماعات الاتحاد وقادة شرق أسيا ,التي بدأت في 1996 , كما أعادت بريطانيا تعزيز العلاقات مع المستعمرات في جنوب شرقي آسيا من خلال الحوار بين الاتحاد الأوروبي –ومنظمة آسيان منذ 1980 .فرنسا انخرطت مع دول منطقة شرقي آسيا ,من خلال عجلة الاجتماعات الأوروبية الآسيوية ,التي بدأت في 1996, واجتماع القمة بين قادة الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا [59] .كما عززت فرنسا علاقاتها مع المغرب وافريقيا الغربية .

2. تحويل كل من هولندا والنمسا سياساتهما القومية في مجال حقوق الإنسان من سياسة قومية إلى سياسة أوروبية مشتركة .

وتعد النظرية البنائية الاجتماعية الأكثر واقعية لتفسير هذا البعد ,فالبنائية الاجتماعية تعتبر المؤسسات الأوروبية شيئا أكبر من مجموعة من القواعد ,فالبنائيون يهتمون بالقوى الفاعلة من غير الدولة، مثل المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية,مع التركيز على العوامل المعرفية و الذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

كما تركز البنائية على دور القيم والقواعد والثقافة والهوية والمؤسسات في التفاعلات بين الوحدات والتي تساهم في خلق البيئة المجتمعية التي يتعامل فيها الأفراد ويشعرون بأنهم ينتمون إلى مجتمع.

ويمكن تنظيم البنائية الاجتماعية في ثلاث مقاربات [60] :

1. بالرغم من أن الدول لا تنقل سيادتها إلى المؤسسات وتحتفظ نظريا بالسيطرة الكاملة على سياساتها، فعمليا تميل الدول لتتماشى مع القواعد المؤسساتية والأنظمة التي وافقت على اتباعها . وبكلمات أخرى فإن الدول تتبنى منطق اللياقة ما لم يخل هذا الأمر وبوضوح بواحدة من مصالحها الحيوية لأنها (أي الدول) دوما تخاف أن ينظر إليها على أنها غير جديرة بالثقة.

2. يمكن للمؤسسات أن تدخل إجراءات السياسة الخارجية وتؤثر على قرارات تتخذها على سبيل المثال هيئات حكومية عامة. وتساهم المعتقدات في تشكيل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للدولة العضو ,وذلك على سبيل المثال خطاب التكامل والسلوكيات القومية.

3. أن الدول لا تبحث فقط عن الأهداف المادية ولكنها تتأثر أيضا بالدوافع الإيديولوجية . وبالتالي يجب اعتبار المؤسسات الأوروبية على أنها كيان مطابق للقواعد في الحدود الدنيا فإن حقيقة وجود الاتحاد الأوروبي يخلق ضغطا للحفاظ على هذه الوحدة ويطور خطا مستمرا يميل نحو مواقع مشتركة أكثر مما هي وطنية، وفي الحد الأقصى فإن وجود الاتحاد الأوروبي كمؤسسة تجسد مبادئ معينة مثل الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والأسواق الحرة كل هذه الأمور تخلق دافعا لهذه الدول للمحافظة على استدامة هذه الأهداف وتكوين هوية أوروبية،

وتصبح الدول التي تكون جزءا من هذه العملية أكثر التصلقا بالأهداف المؤسساتية .

ويعتبر البنائيون أوروبا الغربية وبسبب المؤسسات الموجودة فيها على أنها مثال متقدم جدا للمجتمع الدولي، . فعلى سبيل المثال ينظر روبرت كوبر Robert Cooper إلى معاهدة روما على أنها ركيزة أوروبا ما بعد الحداثة ,فحسب كوبر Cooper إن نظام ما بعد الحداثة لا يعتمد على التوازن ولا يؤكد على السيادة أو على فصل القضايا الخارجية والداخلية،

إن الاتحاد الأوروبي هو نظام عالي التطور يبيح التدخل في كل شاردة وواردة من الأمور الداخلية .[61]

شكلت النظرية البنائية المرجعية النظرية لتفسير التفاعل بين الفاعل والبناء ,فالفاعل هنا هو الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد والبناء المادي هو الاتحاد الأوروبي ممثلا بالقواعد والضوابط والأعراف التي أصبحت جزءا من بناء وتؤثر في سلوك الوحدات أي الدول ,فالبنائية ترى أن أوروبا جاءت كنتاج للتفاعل الاجتماعي للدول في النظام الدولي ,وتتحدث البنائية عن تأثير المعايير الأوروبية على المتغيرات في السياسة المحلية وصلتها بأفكار الحوكمة .

فالدول الأوروبية لديها الكثير لنقله بين بعضها البعض من دون الاتحاد الأوروبي ,وذلك من خلال علاقاتهم الثنائية ,وسفاراتهم ,والعديد من اللقاءات في مؤتمر الأمن والسلام في أوروبا ,المجلس الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة .

من وجهة نظر البنائيين أنه ومع الوقت فأن الدول وصلت نتيجة تفاعلها مع الدول الأخرى إلى استبعاد وجود خطر .ويشير البنائيون إلى أوروبا كمثال ,فالقارة التي عانت من حربين عالميتين الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين أزهقت فيهما ملايين الأرواح .في نهاية القرن الماضي نرى ان الحرب أصبحت أمر مستحيل .الهويات الأوروبية اليوم تتجادل في إطار الاتحاد الأوروبي ,وليس ضمن الهويات القومية العنيفة التي قادت الى العنف والقتل .بالنسبة الى البنائيين ,سياسات القوة ,الفوضى والقوة العسكرية لا تستطيع شرح هذا التغيير, فقط المؤسسات ,القيم ,الأنظمة والتغيرات في الهويات هي القادرة على شرح هذ التغيير[62] .

وتلعب عملية تنشئة النخب دورا أساسيا في تغيير السياسة الخارجية لمصلحة التوافق مع الاتحاد وحتى وان كان هناك فجوة كبيرة بينها وبين الرأي العام فعملية تنشئة النخب تؤدي إلى تحول يتم من خلاله نشوء معتقدات وقواعد وأفكار مشتركة تؤثر على بناء المصالح ,وهذا ما يؤدي إلى اندماج الأنظمة السياسية القومية في النظام الأوروبي ونشوء مجموعات من القواعد الناتجة عن التحرك الجماعي على مستوى الاتحاد الأوروبي [63] .

ومن الامثلة على هذا البعد :

1. التصويت الرمزي على الاعتراف بالدولة الفلسطينية من برلمانات العديد من الدول القومية مثل مجلس العموم البريطاني والجمعية العامة الفرنسية وبرلمان لوكسمبورغ وايرلندا ,بالإضافة إلى الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية من كل من السويد ,بلغاريا ,قبرص ,جمهورية التشيك ,هنغاريا ,مالطا ,بولندا ,رومانيا وسلوفاكيا , دفع البرلمان الأوروبي للتصويت في 17 كانون الاول 2014 على قرار غير ملزم يتضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وذلك بأغلبية 498 صوت مقابل 88 صوت ضد وامتناع 111 عن التصويت من أصل 697 برلماني حضر الجلسة .وبالتالي انتقل تم أوربة ملف الاعتراف بالدولة الفلسطينية ونقله من السياسات القومية إلى المستوى الأوروبي الفوق قومي .
2. مشروطية الاتحاد الأوروبي لانضمام الدول المرشحة لعضوية الاتحاد ,دفعت تلك الدول لحل صراعاتها البينية مثل النزاع بين كرواتيا وسلوفينيا .
3. أدت أوربة السياسة الخارجية اليونانية إلى الانتقال من القومية ,والنظرة الداخلية الروحية ,التقليدية ,والعقلية المغلقة ,وكراهية الأجانب ,والرجعية ,واللعبة الصفرية والخطاب الواقعي ,إلى النظرة المتحررة الليبرالية, وإلى الايمان بالفوق قومية ,وتبني المبادئ والقيم الديمقراطية ,والانفتاح على العالم ,وتبني سياسة خارجية أكثر ثقة ,وكل ذلك يعود إلى القناعة بأن المصالح اليونانية ستتم خدمتها بشكل أفضل من خلال الإطار الأوروبي ,أكثر من الإطار الأحادي الجانب [64].
4. امتدت تأثيرات هذه المرحلة إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي ,فوجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد دفع دول غير أعضاء في الاتحاد مثل النرويج إلى المشاركة فيها كدولة غير عضو ,فجاءت مواقفها منسجمة مع المواقف الأوروبية. فقد وقعت النرويج على اتفاقية "الشنغن" لتنتقل بذلك إلى التنسيق مع الاتحاد في مجالات مثل الهجرة والدفاع .
5. انتشر تأثير الأوربة إلى خارج الدول الأعضاء في الاتحاد ليشمل دول مرشحة لعضوية الاتحاد مثل أوكرانيا وتركيا .فالآلة المتنامية للاتحاد وسياسته الخارجية أصبحت مرجعية لجميع دول الاتحاد [65] ,فقد رأينا كيف تحولت أوكرانيا إلى ساحة صراع بين من مع الاتحاد الأوروبي ومن يدعم روسيا .

تعد مرحلة بناء الهوية الأوروبية المرحلة الأهم فمنها يمكن الانطلاق إلى ترسيخ دعائم أوروبا المستقبل ,أوروبا التي تجذب الآخرين وتتحول إلى نموذج يقتدى به من خلال قيمها المشتركة ومعتقداتها ,فالسوف الأوروبية المشتركة التي بدأت بست دول أصبحت اليوم اتحاد يضم 28 دولة مع دول أخرى تنتظر موافقة الاتحاد على الانضمام إليه ,وأوروبا الحرب تحولت إلى أوروبا السلام والفضل يعود في ذلك إلى الاتحاد الأوروبي .

الخاتمة :

أثبت البحث صحة الفرضيات المطروحة :

- لا يوجد نظرية موحدة تستطيع أن تصف طبيعة التفاعل في مجال السياسة الخارجية المشتركة بين الاتحاد والدول الأعضاء ,فهناك اختلافات بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي ,فالعلاقة تتسم بالتعقيد والتشابك ,وبالتالي فلابد من إسقاط أكثر من نظرية من نظريات العلاقات الدولية ,على كل بعد من أبعاد هذا التفاعل .
- تعد النظرية الواقعية الجديدة من النظريات الوضعية الأكثر قدرة على تفسير كيفية قيام الدول الأعضاء باستخدام العضوية في الاتحاد كغطاء لتحقيق أغراض السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء " ففي أكثر الأحيان طغت سياسة الدولة العضو على سياسة الاتحاد ودفعته إلى تبني توجهاتها السياسية ونجحت في تحويل التكامل الأوروبي إلى عامل مساعد للحكومات القومية لتحقيق مصالحها .
- تعد النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة من النظريات ما بعد الوضعية الأقدر على تفسير تأثير الاتحاد الأوروبي على صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء

والتكيف القومي للدولة العضو مع بنى الاتحاد الأوروبي.

- تعد النظرية "البنائية الاجتماعية " الأقدر على توضيح عملية " إعادة بناء الهوية الأوروبية وتغيير المصالح والهويات " والتي تطرح امكانية التقارب النهائي للسياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء مع الاتحاد إلى درجة تشكل هوية جديدة,وتستدعي مفهوم التجمعات الأمنية والتنشئة الاجتماعية للنخب .
- تتسم العلاقة بين الدول الأعضاء والاتحاد بأنها علاقة تبادلية حيث يؤثر كل منهما على الآخر ويسهم في صناعة السياسة الخارجية للطرفين (الدول الأعضاء والاتحاد) وصولا إلى علاقة متبادلة تتبلور في هوية مشتركة تجمع الطرفين .
- لعب البنيان المؤسساتي دورا هاما في تعزيز الأبعاد الثلاث للبعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي,ولكن لا بد من التوقف عن النقاط التالية :

- لعبت مؤسسات الاتحاد الفوق قومية مثل المفوضية والبرلمان دورا في تعزيز تأثير الاتحاد الأوروبي على صياغة السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء وتوطيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كمتغير مستقل .

-لعب المجلس الوزاري ودوره اللامحدود في صناعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ونظام التصويت على قرارات السياسة الخارجية القائم على الإجماع الذي يمنح ميزة تفضيلية للدول الأعضاء في السياسة الخارجية دورا في استخدام العضوية كغطاء لتحقيق أغراض السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء .

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الأعضاء ساهمت إلى حد كبير في منح مؤسسات الاتحاد صلاحيات أكبر. كما أن المعاهدات الأساسية كانت نتيجة لمؤتمرات بين الحكومات مثل القانون الأوروبي الموحد (SEA),معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU)ومعاهدة امستردام (TA),معاهدة نيس (TN)ومعاهدة لشبونة 2009 .

فعلى سبيل المثال ساهمت معاهدة لشبونة في تعزيز دور كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وظهورهما كأقطاب قوة في النظام المؤسساتي لما بعد لشبونة .وهذا يعني ان نمو الاتحاد الأوروبي –في الاطار المؤسساتي وسياساته سيتوقف على أي مدى ستتفق المؤسساتيين على الأهداف الاستراتيجية والأولويات للاتحاد.

وفي المحصلة يرى الباحث أهمية متابعة مأسسة السياسة الخارجية الأوروبية وبشكل مستقل عن السياسات القومية للدول الأعضاء ,فالتصميم على الحفاظ على سياسات خارجية قومية لكل دولة منفردة يتناقض بشكل كامل مع الطموح لخلق سياسة أوروبية خارجية على مستوى أوروبا كاملة .وهذا يضع أوروبا أما خيارين :الخيار الأول أن تعزز مؤسساتها الفوق قومية (البرلمان الأوروبي –المفوضية)والتوجه نحو اقامة دولة فيدرالية تحقق حلم مؤسسي الاتحاد الأوائل في انشاء الولايات المتحدة الأوروبية وهذا سيتوقف على إرادة الدول الأعضاء في الاتحاد من خلال التخلي عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد بالإضافة إلى أهمية تحول المجلس الأوروبي من مؤسسة بين حكوماتية تمثل لمصالح القومية للدول الأعضاء إلى مؤسسة فوق قومية هدفها تحقيق مصلحة الاتحاد الأوروبي ,أما الطريق الثاني فهور الاستمرار في السير في مجال المرونة وتعزيز دور التوافقات بين الدول وهنا يتوجب على الاتحاد لعب دور ثانوي في مجال السياسة الخارجية ,تكون الغلبة فيه للسياسات القومية للدول الأعضاء .

الهوامش :

1. Cliver Archer ,The European Union ,Rutledge global institutions ,2008 ,p.35

2. Jan Palmowski ,The Europeanization of the Nation state ,Journal of contemporary history 46(3) 2011-p.636

أنظر كذلك حول مفهوم الأوربة :حسين طلال مقلد -"أوربة" السياسة الخارجية: جدلية " الوطنية " و " الجماعة " في السياسات الأوروبية -مجلة السياسة الدولية –العدد 198 -أكتوبر 2014

3. Reuben Wong and Christopher Hill, National and European foreign policies towards Europeanization ,Rutledge advances in European politics , New York ,2011 .p.7

4. Reuben Wong and Christopher Hill, Many actors ,one path ?the meaning of Europeanization in the context of foreign policy ,Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit .p.;227

5. Reuben Wong , The Europeanization of French foreign policy ;France and the EU in East Asia,Palagrave Macmillan ,Basingstoke-(2006).p.11

6. FilippoAndreatta,Theory and the European union's international relations in " Christopher Hill and Michael Smith, International relations and the European Union, Oxford, 2005, p.28

7. أنور فرج ,نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ,السليمانية 2007, ص. 413

8. كينيث والتز ,الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة ,المجلة العربية للدراسات الدولية –المجلد السابع –العدد الأول –شتاء 2003 ,ص 26

9. ستيفن وولت ,العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة.,ترجمة:عادلزقاغ وزيدان زياني , نقلا عن موقع: (http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

10. FilippoAndreatta, in " Christopher Hill and Michael Smith, International relations and the European Union, Op.cit .p.31

11. فيليب جوردون ,سياسة أوروبا غير المشتركة ,دراسات عالمية ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,العدد 25 ,1998 ,ص 10

12. مارتن غريفيش ,تيري أوكالاهان , المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ,مركز الخليج للأبحاث ,2008, ص 459, 460

13. BennetStrang ,winds of change ;the Europeanization of national foreign policy ,Maastricht European studies papers .(2007l01). p.12.

14. Kerry Howell ,Developing Conceptualizations of Europeanization and European Integration: Mixing Methodologies ,Chelmsford CM1 1LL- ESRC Seminar Series / UACES Study Group on the Europeanization of British Politics - ESRC Seminar 1 / UACES Study Group 2 -November 29, 2002 -‘Elmfield’, Northumberland Road, Sheffield S10 2TU.

15. Reuben Wong and Christopher Hill, Many actors ,one path ?the meaning of Europeanization in the context of foreign policy ,Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit .p.;227

16. Stephan Keukeleire and Mac Naughtan Jennifer,(2008),The foreign policy of the European Union , The European Union Series, Palgrave Macmillan's.p.143

17. COM(2008)0319

18. Stelios Stavidis, Op.cit .p.17-18

19. Charalambos Tsardanidis and Stelios Stravridis ,Greece from special case to limited Europeanization ,Reuben Wong and Christopher Hill. Opcit .p.;114

20. BennetStrang ,Op.cit .p.17

21. http://www.kairo.diplo.de/Vertretung/kairo/ar/03/Politik__neu.html

22. Patricia Daehnhardt ,Germany in the European Union ,Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit.p.43

23. COM(2006)0726

24. COM(2008)0823

25. Ruben Wong , The Europeanization of French foreign policy ;France and the EU in East Asia(2006) ,PalagraveMacamillan ,Basingstoke p.7-12)

26. Frederic Charillon and Reuben Wong ,Europeanization by default ? Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit p.28

27. Francesco Giumelli ,How EU sanctions work; a new narrative ,Chaillot papers May 2013 ,ISS European Union institute for security studies ,p.11-12

28. Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit .p.9

29. Richard J . Vale ,Is Europeanization useful concept –WWW.e-ir.info/2011/01/17

30. جيمس لي ري ,الحروب في العالم الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط ,دراسات استراتيجية ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,العدد 1 ,الطبعة الثانية 1996 ,ص41-42

31. Ben Rosamond ,Theories of European integration .Houndsmills;MacMilln,2000.p.132

32. FilippoAndreatta,Theory and the European union's international relations in " Christopher Hill and Michael Smith, Op.cit , p.25

33. كينيث والتز ,الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة ,مصدر سابق ص.36

34. FilippoAndreatta,Theory and the European union's international relations in " Christopher Hill and Michael Smith, Op.cit , p .27

35. Patrick Müller , .Nicole Alecu de Flers ,Institute for European Integration Research. Applying the Concept of Europeanization to the Study of Foreign Policy: Dimensions and Mechanisms ,Working Paper No.05/ 20 09.November 2009

36. Lorenzo Trombetta ,The EU and the Syrian crisis as wiewed from the middle east ,The international spectator ;Italian journal of international affairs ,Vol .49 ,No .3 Sep 2014 ,-pp.27-39 –p.6-37

37. Idem –p.35-36

38. Idem-p.33-34

39. سير دزموندلورنز دو سيلفا وسير جيفري نايس ,أوروبا تتبنى الازدواجية بشأن القضية الفلسطينية, ترجمة: نهى حوّا ,البيان , 21 أكتوبر 2014

40. http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/l-union-europeenne-1420/la-france-et-l-0ue-1466/article/defense-europeenne

41. Frederic Charillon and Reuben Wong ,Europeanization by default ? Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit. p.28

42. Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit. p;27

43. Idem.p;28

44. Federica Bindi Editor ,Op.cit -P.346

45. إيمان أحمد عبد الحليم السياسة الدولية , حسابات باريس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي 21 يناير http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2907/2013

46. Michael Aktipis and Tim Oliver ,Europeanization and British foreign policy ,Reuben Wong and Christopher Hill.Opcit p;90

47. Patricia Daehnhardt ,Germany in the European Union , Reuben Wong and Christopher Op.cit.p.37

48. http://www.kairo.diplo.de/Vertretung/kairo/ar/03/Politik__neu.html

49. Charlotte Bretherton and Micheal L. Mannin ,Op.cit.P.161

50. JeorgeKyrisEuropeanisation and 'Internalised ' Conflicts:The Case of Cyprus,Greece Paper No. 84, Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe ,The London school of economics and political science - APRIL 2014.p.10

51. أحمد أبو دقة ,اسكتلندا وتبعات الانفصال عن أوروبا ,البيان 21 أيلول 2014

52. Federica Bindi Editor ,The foreign policy of European union assessing Europeans role in the world Brooking institution press –Washington -P.346

53. SkanderNasra, EU foreign policy after Lisbon: what role for small state diplomacy ?August 14, 2011

54. Charlotte Bretherton and MichealL. Mannin ,Europe in transition; The NYU European studies series ,The Europeanization of European politics ,Palgrave Macmillan ,May 15, 2013 .P.161

55. The EU’s December Defence Summit: Towards Fragmentation of European Security?Buletein No139 ,18December 2013 –The polish institute of International Affairs

56. Eva Gross ,The Europeanization of national foreign policy continuity and change in crises management ,Palgrave Macmillan ,17apr 2009 .p.16

57. Charalambos Tsardanidis and Stelios Stravridis ,Greece from special case to limited Europeanization ,Reuben Wong and Christopher Hill. Opcit .p.;124

58. إلينا لازارو ,ماريا جيانيو ,جيراسيموستسوراباس ,حدود الترويج للمعيارية: الاتحاد الأوروبي في مصر وإسرائيل/فلسطين, رؤية تركية ,الدراسات ,شتاء 2013

59. Reuben Wong and Christopher Hill. Op.cit .p.7

60. FilippoAndreatta,Theory and the European union's international relations in " Christopher Hill and Michael Smith, Opcit , p.32

61. Idem , p.32-33

62. Joshua S. Goldstein –Jon C.Pevehouse ,International Relations ,Eighth Edition ,2008-2009 update ,Pearson International Edition ,2009 ,p95

63. Ben Tonra ,Opcit . p.153

64. Charalambos Tsardanidis and Stelios Stravridis ,Greece from special case to limited Europeanization ,Op.cit.p.127

65. Reuben Wong and Christopher Hill, Many actors ,one path ?the meaning of Europeanization in the context of foreign policy , Op.cit .p.216